## المبحث الثاني

## الحرب الإسرائيلية على كلاً من لبنان 2006 وغزة 2008

اعتادت إسرائيل على شن الحروب المتتالية على الأراضي العربية من وقت لآخر وممارسة كافة أنواع الانتهاكات والظلم والعدوان والإرهاب بحق الشعوب البريئة، بهدف تحقيق رغبتها وأطماعها التوسعية في السيطرة على كافة موارد العربية واستنزافها وإضعاف وتفتيت الدول العربية، وذلك في إطار الصراع الأبدي العربي – الإسرائيلي.

وفي مطلع الألفية الجديدة قام جيش الدفاع الإسرائيلي بشن حرب وحشية على لبنان استغرقت حوالي 33 يوماً، بحجة استرجاع الجنديين الإسرائيليين اللذين أسرهما "حزب الله" في عملية "الوعد الصادق" يوم 12 يوليو 2006 من خلال الاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين اللبنانيين واستهداف البني التحتية في الجنوب اللبناني تحت مسمي "عملية تغيير الاتجاه"[1]، بهدف تغير قواعد اللعبة والقضاء على حزب الله وقلب التوازنات في المنطقة، بدعم من الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية.

وقد اتسمت المواجهة العسكرية الإسرائيلية – اللبنانية بسمات خاصة انفردت بها، وجعلتها مختلفة اختلافاً جوهرياً عن كل المواجهات العسكرية الإسرائيلية – العربية التي تمت منذ زرع الكيان الصهيوني على ارض فلسطين، وإعلان قيام الدولة العبرية في 15 مايو 1948.

ويتسع هذا الاختلاف ليشمل الأهداف والتخطيط والإعداد والتدريب والإدارة لهذه المواجهة، بل يتسع هذا الاختلاف ليشمل أساليب تطبيق مبادئ القتال المتعارف عليها مثل التوازن والمبادرة والمفاجأة والحشد، وغيرها من المبادئ التي تحكم التخطيط الاستراتيجي العسكري وإدارة الصراعات المسلحة بين الدول بشكل عام[2].

---

[1] مجموعة من المؤلفين، **الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006) ص 30.

[2] تناولت دراسات عدة الحرب الإسرائيلية على لبنان ودور حزب الله في النصر للمزيد:
Anthony H . Cordesman, Lessons From 2006's Israel Hezbullah War, Washington, Center For Strategic and International Studies,2007

ولعل من أبرز هذه الخصائص مبدأ "التوازن العسكري" أي مدى التعادل من حيث الكم والكيف بين القوتين المتصارعين، وفي هذه الحالة يتضح الفارق الكبير الذي لا يقارن بين قوة وحجم وتسليح حزب الله وقوة الجيش الإسرائيلي، لصالح الجانب الإسرائيلي بالطبع في ظل امتلاكه لقوة تقليدية وقوة فوق تقليدية "جرثومية وكيماوية" وقوة نووية وقوة فضائية، إضافة إلى سلسلة من التحالفات الدفاعية والإستراتيجية الدولية[1].

ورغم هذا الخلل الشديد في "التوازن العسكري" بين كل من حزب الله ودولة إسرائيل، إلا أن صمود حزب الله وأسلوب قتاله جعلا النصر إلى جانبه، وأيضاً لأول مرة في تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي لا تحقق إسرائيل أهدافها السياسية من وراء حرب تخوضها.

وفي السياق ذاته قامت القوات الإسرائيلية بتنفيذ هجمات شرسة على قطاع غزة على مدى 22 يوماً، عرفت إعلامياً باسم (الرصاص المصبوب)، أسفرت عن سقوط أكثر من 1300 قتيل أغلبهم من المدنيين، ومن بينهم نحو 300 طفل، كما بلغ عدد الجرحى والمصابين أكثر من 5000 شخص، في حين ألحق هذا العدوان دماراً وخراباً غير مسبوق في البني التحتية والممتلكات العامة والخاصة[2].

كما استغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاء التهدئة التي قد توصلت إليها مع فصائل مقاومة حركة حماس في 2008/6/18، وقامت حكومة "إيهود أولمرت" المؤقتة بأول رد فعل عسكري تصعيدي من جانبها، بحجة وذريعة الرد على إطلاق قذائف القسام الفلسطينية على أهداف إسرائيلية ومواجهة ما تزعم بأنه خطر قادم من غزة والقضاء على حركة حماس.

ولكن حقيقة الأمر على الواقع تؤكد أن العدوان الإسرائيلي علي غزة جاء نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل المرتبطة بالسياسات الإسرائيلية والشرق أوسطية والغربية، والتي تمثلت في

---

مجموعة من المؤلفين، **رؤى إستراتيجية إسرائيلية لحرب تموز - يوليو 2006 ضد لبنان** (عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط، 2008).

[1] د. زكريا حسين، "إدارة إسرائيل للعمليات العسكرية في لبنان"، في مجلة **السياسة الدولية** (العدد 166، المجلد 41، أكتوبر 2006) ص 112.

[2] عبد الرحمن محمد علي، **"**الجرائم الإسرائيلية خلال العدوان على قطاع غزة - دراسة قانونية 2008 - 2009 - وفقا لمعاهدة روما المؤسسة للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي**"**، في عبد الحمد الكيالي (محرر)، **دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان)** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011) ص 251.

الاستعدادات لإجراء الانتخابات العامة في إسرائيل في وقت يعاني فيه حزب "كاديما" انهيار شعبيته بصورة تجعله في موقف حرج مقابل تكتل الليكود برئاسة "بنيامين نتنياهو"، بالإضافة إلى وجود حالة تذمر بين الرأي العام الإسرائيلي بسبب عجز الحكومة الإسرائيلية عن مواجهة الهجمات الصاروخية التي تشنها المقاومة الفلسطينية على الجنوب الإسرائيلي ردًا على جرائم الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية والقطاع[1].

وأيضاً مرور الولايات المتحدة بمرحلة انتقالية وانشغالها بمسألة نقل السلطة من الإدارة الأمريكية الحالية إلى الإدارة الجديدة للرئيس "باراك أوباما"، وأخيراً رفض الاعتراف بنتيجة الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006، والتي أتت بحماس إلى السلطة في الأراضي المحتلة، واستمرار حالة الانقسام في الصف الفلسطيني ووصول حالة الاحتقان بين حركتي "فتح" و"حماس" إلى وضع أجهضت معه جميع محاولات الحوار والمصالحة بين الطرفين، وهو ما يهيئ الفرصة لإسرائيل للانفراد بحماس والمقاومة في غزة[2].

ومن ثم يمكن التعرض لموقف كلا من دول مجلس التعاون الخليجي واسرائيل تجاه الحرب الإسرائيلية على لبنان وغزة كما يلي:

## أولاً – موقف دول مجلس التعاون الخليجي على الإعتداءات الإسرائيلية

مما لا شك فيه أن الدول الخليجية لديها موقف ثابت لا تحيد عنه، فيما يتعلق برفض الممارسات الوحشية الإسرائيلية تجاه الشعوب العربية، أياً كان أسبابها أو مبرراتها أو دوافعها، إلا أنه في هذان الحربان الإسرائيلية ضد شعبي لبنان وفلسطين، حكم الموقف الخليجي العديد من العوامل التي تسبب في عدم وضوح وضبابية الرؤية بعض الشيء، أولها الاعتبارات الإقليمية المتعلقة بإيران من جهة، وتقيم المصالح والأهداف مع الطرف الآخر الذي يواجه إسرائيل _سواء حزب الله في الحالة اللبنانية أو حركة حماس في الحالة الفلسطينية_ من جهة ثانية، ومن جهة

---

[1] محمد السيد سليم، "رؤية إستراتيجية للعدوان الإسرائيلي على غزة"، مجلة **السياسة الدولية** (العدد 176، المجلد 44، أبريل 2009) ص 73.

[2] مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العدوان الإسرائيلي على غزة.. الأهداف والتداعيات المحتملة، **صحيفة أخبار الخليج**، العدد 11242، يناير 2009.

أخيرة عدم رغبتها أو قدرتها على الدخول في حرب نظامية واسعة ضد إسرائيل، وهو الأمر الذي حال دون وحدة مواقف دول المجلس في كثير من الأحيان.

(1) الموقف الخليجي من الحرب على لبنان 2006

لعب الصراع التاريخي بين السنة والشيعة، بشقيه السياسي والمذهبي، دوره في دفع الدول الخليجية إلى اتخاذ موقف معادي من مقاتلي حزب الله، بحكم مرجعيته الشيعية وارتباطه الوثيق بالأجندة الإيرانية ولاية الفقيه.

وهنا تصدرت المملكة العربية السعودية المشهد السياسي وتزعمت دول الخليج الأخرى، منتقدة في بيان رسمي العمليات التي شنها حزب الله على إسرائيل، معتبرة إياها عملية غير محسوبة لا تخدم المصالح العربية، قد دفع ثمنها الشعب والدولة اللبنانية، وكذا دول الجوار العربية[1].

وفي بيان صادر من وزارة الخارجية السعودية يوم 2006/7/14، أعلنت "أنه لا بد من التفرقة بين المقاومة الشرعية وبين المغامرات غير المحسوبة، التي تقوم بها عناصر داخل الدولة ومن ورائها، دون رجوع إلى السلطة الشرعية في دولتها، ودون تشاور أو تنسيق مع الدول العربية، فتوجد بذلك وضعاً بالغ الخطورة، يُعّرض جميع الدول العربية ومنجزاتها للدمار، دون أن يكون لهذه الدول أي رأي أو قول".

مضيفة "إن المملكة ترى أن الوقت قد حان لأن تتحمل هذه العناصر وحدها المسؤولية الكاملة عن هذه التصرفات غير المسؤولة، وأن يقع عليها وحدها عبء إنهاء الأزمة التي أوجدتها"[2].

ولكن نظراً لإشعال الغضب الشعبي العربي من الموقف الرسمي العربي المتخاذل وخروج مظاهرات شعبية واسعة مؤيدة لحزب الله في العديد من العواصم والمدن العربية والإسلامية، حدث تبدل إلى حد ما في المواقف الخليجية الرسمية تمثل في تقديم مساعدات عاجلة وهبات

[1] عبد الرؤوف سنو، "الحراب الإسرائيلية اللبنانية 2006.. الخلفيات والمواقف والأبعاد"، في مجلة **حوار العرب** (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، العدد 22، 2006) ص 13.
[2] وزارة الخارجية المملكة العربية السعودية، **الموقف الرسمي للمملكة من الأزمة اللبنانية الإسرائيلية**، على الرابط: http://www.mofa.gov.sa/KingdomForeignPolicy/ تاريخ الدخول 2015/9/8

سخية إلى لبنان، كما تحركت المملكة السعودية في اتجاه باريس وواشنطن وموسكو لإيجاد مخرج للأزمة في لبنان[1].

ودعا وزير الخارجية السعودي السابق الأمير "سعود الفيصل" لعقد اجتماع طارئ على مستوى وزراء الخارجية العرب يوم 7 أغسطس في بيروت بحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية "عمرو موسى" ورئاسة دولة الإمارات، وذلك بغرض البحث في سبل تقديم الدعم العربي للبنان في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

وتميز الموقف الخليجي الرسمي، بما يشبه التطابق الكامل في وجهات النظر بين جميع الوزراء المشاركين في الاجتماع، حول تبني المطالب والمقترحات اللبنانية، إضافة إلى خطة البنود السبعة التي طرحها رئيس الحكومة اللبنانية وقتها "فؤاد السنيورة" في مؤتمر روما لمساعدة لبنان والتي تقدم تصوراً شاملاً ومتكاملاً للحل الجذري، أجمع عليه مجلس الوزراء اللبناني والقمة الروحية المنعقدة بمقر البطريركية المارونية ببكركي، وكذا مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي تضمنت:

– الوقف الفوري والدائم للنار.

– التعهد بإطلاق الأسرى والمحتجزين اللبنانيين والإسرائيليين عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولي.

– انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى ما وراء الخط الأزرق وعودة النازحين إلى قراهم ومدنهم.

– التزام مجلس الأمن بوضع منطقة مزارع شبعا وتلال "كفر شوبا" تحت سلطة الأمم المتحدة، حتى يتم ترسيم الحدود وبسط سلطة الدولة اللبنانية على هذه الأراضي، على أن تكون _خلال تولي الأمم المتحدة السلطة_ مفتوحة أمام أصحاب الأملاك اللبنانيين.

– بسط الحكومة اللبنانية سلطتها على كامل أراضيها عبر انتشار قواتها المسلحة الشرعية، مما سيؤدي إلى حصر السلاح والسلطة بالدولة اللبنانية كما نصت وثيقة الوفاق الوطني في الطائف.

---

[1] بشير عبد الفتاح، "الموقف العربي من العدوان الإسرائيلي على لبنان"، مجلة **السياسة الدولية** (العدد 166، المجلد 41، أكتوبر 2006) ص 130.

– تعزيز القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان، وزيادة عددها وعتادها، وتوسيع مهامها ونطاق عملها وفقاً للضرورة بهدف إطلاق العمل الإنساني العاجل وأعمال للإغاثة وتأمين الاستقرار والأمن في الجنوب ليتمكن النازحون من العودة إلى منازلهم[1].

– اتخاذ الأمم المتحدة بالتعاون مع الفرقاء المعنيين، الإجراءات الضرورية لإعادة العمل باتفاق الهدنة الذي وقعه لبنان وإسرائيل في عام 1949، وتأمين الالتزام ببنود هذا الاتفاق، إضافة إلى البحث في التعديلات المحتملة عليه أو تطوير بنوده عند الضرورة.

– التزام المجتمع الدولي بدعم لبنان على كافة الأصعدة ومساعدته على مواجهة العبء الكبير الناتج عن المأساة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها البلاد، خاصة في ميادين الإغاثة وإعادة الأعمار وإعادة بناء الاقتصاد الوطني[2].

وبالإضافة إلى ذلك قرر الاجتماع إيفاد وفد من الجامعة العربية يضم وزير خارجية الأمارات العربية المتحدة الشيخ "عبد الله بن زايد"، ونائب رئيس وزراء وزير خارجية قطر الشيخ "حمد بن جاسم"، والأمين العام لجامعة الدول العربية "عمرو موسى"، للاجتماع بمجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة لعرض وجهة النظر الخليجية والعربية، والتشاور في كيفية علاج المواقف الخطيرة الناجمة عن الاعتداء الإسرائيلي والدمار الكبير الذي لحق لبنان والتطورات المرتبطة بذلك، ولتنبيه مجلس الأمن إلى مغبة اتخاذ قرارات بحلول غير قابلة للتنفيذ[3].

ومن ناحية أخرى قام المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي في دورته الـ 27 المنعقدة في المملكة السعودية يومي 9–10 ديسمبر 2006 "قمة الشيخ جابر"، باستعراض تطورات الأحداث في لبنان، وعبر عن مواقف دول الخليج منها، وذلك على النحو التالي[4]:

– أدان بشدة العودة إلى مسلسل العنف والاغتيالات السياسية في لبنان بمقتل وزير الصناعة اللبناني "بيير الجميل".

---

[1] أحمد يوسف أحمد، "التداعيات العربية للحرب الإسرائيلية على لبنان"، **مرجع سابق.**

[2] أحمد يوسف أحمد، "التداعيات العربية للحرب الإسرائيلية على لبنان"، مجلة **المستقبل العربي** (العدد 332، أكتوبر 2006) ص 40.

[3] بشير عبد الفتاح، "الموقف العربي من العدوان الإسرائيلي على لبنان"، **مرجع سابق**، ص 131.

[4] **البيان الختامي للدورة السابعة والعشرين**، على الرابط: https://www.gcc-sg.org/indexf5cf.html?action=Sec-Show&ID=129. تاريخ الدخول 2015/9/14

– أكد أن استمرار مثل هذه الأعمال الإرهابية من شأنه تعميق الاحتقان السياسي، وزيادة حدة الخلافات بين الفصائل والقوى السياسية اللبنانية، وإتاحة الفرصة لمن يريد السوء للبنان.

– استمرار دول المجلس في مؤازرة لبنان سياسياً، واقتصادياً، بما في ذلك إعادة الأعمار، والترحيب بمؤتمر باريس (3) لدعم لبنان والذي سيعقد العام القادم.

– ضرورة أن يعمل اللبنانيون جميعاً على وحدة الصف اللبناني وتعزيز الأمن والاستقرار، والالتزام بالمؤسسات الدستورية الشرعية وتغليب التوافق والحكمة ولغة الحوار، لتجاوز الظروف الحالية والتي من شأن استمرارها المساس باستقرار لبنان ووحدته الوطنية واستقلال قراره السياسي.

– أهمية التوصل إلى الحقيقة وكشف من قاموا بهذه الأعمال الإرهابية وتقديمهم للعدالة، من خلال تعاون كافة الأطراف في هذا الشأن[1].

(2) الموقف الخليجي من الحرب على غزه2008

تمايزت واختلفت دول مجلس التعاون الستة فيما بينها بشأن الحرب الإسرائيلية على غزة، ففي الوقت الذي انسجم فيه الموقف السعودي مع الموقف المصري، والذي تمثل في تحميل حركة حماس مسئولية هذه الحرب على غزة والتركيز على الخطر الإيراني في المنطقة، انفردت قطر_ في ظل سعيها ومحاولاتها المستميتة لتصبح قوة إقليمية_ بمواقف متقدمة ومنفردة لتكون أقرب إلى مطالب حركة حماس وأكثر انسجاماً مع مواقف دول الممانعة التي تشمل إيران وسوريا، وبين ذاك وهذا حرصت الدول الأربعة الأخرى على الالتزام بمواقف وسطية بين الجانبين السعودي والقطري، وإن كان الموقف العماني يجنح نحو قطر، وكذلك كانت الكويت والبحرين أكثر تفهماً للموقف السعودي، في حين كانت الأمارات الأكثر توازناً داخل مجلس التعاون الخليجي[2].

---

[1] **البيان الختامي للدورة السابعة والعشرين**، مرجع سابق.

[2] د. وحيد عبد المجيد، "التفاعلات العربية – الإقليمية تجاه الحرب على غزة"، مجلة **السياسة الدولية** (العدد 176، المجلد 44، ابريل 2009) ص 79.

وفي هذا الإطار اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة أو منفردة مجموعة من المواقف والقرارات لرفض العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ومحاولة تثبيت وقف إطلاق النار على الشعب الفلسطيني، تمثلت فيما يلي:

– اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي يوم 2008/12/28، ناقش العديد من الأفكار التي تتركز حول إنهاء العدوان، وبحث سبل دعم الشعب الفلسطيني، ولكن المجلس الوزاري لم يتخذ أي قرار بشأن الدعوة المطروحة لعقد قمة عربية طارئة في الدوحة وتم إحالة الموضوع إلى اجتماع وزراء الخارجية العرب الطارئ المقرر عقده في القاهرة 2008/12/31 وبذلك أصبحت القمة مختلف عليها خليجياً وعربياً؛ بسبب عدم اقتناع السعودية بفائدة عقد هذه القمة وإعلانها أنه لا جدوى من حضور قمة بيانات عربية لا تتوفر لها شروط النجاح والتأثير.

– الدورة الـ 29 لمجلس التعاون الخليجي في مسقط 29–2008/12/30: طالب البيان الختامي إسرائيل بالكف عن ممارسة غطرسة القوة، والتنكيل بأبناء الشعب الفلسطيني الأعزل، وفك الحصار الجائر المفروض على جميع الأراضي الفلسطينية، بما فيها قطاع غزة.

ودعا المجتمع الدولي إلى تحمل مسئولياته كاملة، والتحرك الفوري لوقف المجازر والاعتداءات التي تمارسها آلة القتل الإسرائيلية، وتوفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني[1].

– القمة السعودية المصرية 2009/1/13: اتفق البلدان على ضرورة التوصل إلى وقف إطلاق النار والتنفيذ الفوري والكامل للمبادرة التي أطلقها الرئيس "محمد حسني مبارك"، والعمل على معالجة القضية الفلسطينية لما فيه هدف وقف العدوان وتحقيق السلام للشعب الفلسطيني[2].

– القمة الخليجية الطارئة في الرياض 2009/1/15: بحثت المأساة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في غزة، ودافعت السعودية عن مبادرة السلام العربية وفندت أسباب عدم الذهاب إلى

---

[1] **البيان الختامي للدورة التاسعة والعشرين**، على الرابط: https://www.gcc-sg.org/index6be7.html?action=Sec-Show&ID=290 .تاريخ الدخول 2015/9/19

[2] د. محمد السعيد إدريس، "المواقف العربية من العدوان"، في عبد الحمد الكيالي (محرر)، **دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان)**، المرجع السابق، ص 170.

الدوحة والاكتفاء بقمة الكويت، على أساس أن قمة الدوحة لم يكن لها نصاب لانعقادها وإن ما كان سيبحث في قطر سيبحث في الكويت[1].

– قمة غزة الطارئة في الدوحة 2009/1/16: تباينت مواقف الدول العربية بشأن انعقاد هذه القمة الطارئة، والتي أصرت قطر على عقدها بمن حضر، وقد تمكنت قطر من حشد عدد من الدول العربية المؤيدة لانعقاد هذه القمة، إلا أنها عجزت عن تأمين النصاب العربي الرسمي لعقد القمة تحت علم وموافقة الجامعة بسبب عدم حضور كلاً من السعودية ومصر، اللتان رأى أنه يمكن عقد لقاء تشاوري على هامش القمة العربية الاقتصادية التي ستعقد في الكويت في 2009/1/19، وكذلك عكست موافقة بعض الدول العربية على حضور القمة ثم اعتذارها، بحيث تذبذب عدد الدول المشاركة ليصل إلى أغلبية الثلثين أكثر من مرة ليعود للانخفاض، حجم الضغوط التي تعرضت لها هذه الدول لتثنيها عن الحضور.

عقدت قمة غزة الطارئة بحضور 13 دولة عربية هي: قطر، سوريا، سلطنة عمان، السودان، الجزائر، لبنان، جزر القمر، موريتانيا، العراق، ليبيا، المغرب، الصومال، جيبوتي، وذلك بالإضافة إلى مشاركة الرئيس الإيراني والرئيس السنغالي ونائب رئيس الوزراء التركي ومبعوث خاص للرئيس الإندونيسي، كما شاركت خمسة فصائل فلسطينية جاءت من دمشق تحدث باسمها "خالد مشعل" ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس[2].

وتبنت هذه القمة المقررات الثمانية التي أعدتها قطر، وشملت: الوقف الفوري للعدوان، والانسحاب الفوري والشامل لقوات الاحتلال، وفتح جميع المعابر وتسهيل عبور الأفراد والإغاثة، ورفع الحصار غير الشرعي وغير القانوني بكل أشكاله، وإلغاء تقييد حركة الأفراد والأموال والبضائع، وإنشاء صندوق لإعادة أعمار غزة بما فيها المنازل والأبنية تصل عائداته مباشرة إلى غزة، وتعليق مبادرة السلام العربية، ووقف كل أشكال التطبيع مع إسرائيل بما فيها إعادة النظر في العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، وإقامة جسر بحري تشارك فيه جميع الدول العربية لنقل

---

[1] **بيان المجلس الأعلى للدورة الاستثنائية**، على الرابط: https://www.gcc-sg.org/index3345.html?action=Sec-Show&ID=292 تاريخ الدخول 2015/9/19.

[2] مجموعة من المؤلفين، "القضية الفلسطينية والعالم العربي"، في د. محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009) ص 140.

ما يحتاج إليه قطاع غزة، والسعي لمحاسبة إسرائيل على ما ارتكبته وترتكبه من جرائم حرب ضد الإنسانية أمام القضاء الدولي والوطني.

وأهم المواقف العملية التي خرجت بها القمة ضد العدوان، هي قرار كل من قطر وموريتانيا تجميد علاقتهما مع إسرائيل، من خلال إغلاق مكتب التمثيل التجاري الإسرائيلي في الدوحة، وترحيل العاملين فيه، حتى تكون هناك فرص أفضل للسلام تتلخص بقيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، بالإضافة إلى إعلان قطر إسهامها بمبلغ 250 مليون دولار لإعادة أعمار القطاع[1].

– قمة الكويت الاقتصادية 19–2009/1/20: ساعدت هذه القمة على لم الشمل الخليجي من جديد، من خلال المبادرة التي طرحها الملك السعودي "عبد الله بن عبد العزيز" لمعالجة الخلافات القائمة فيما يتصل بالعلاقات الثنائية والقيام بزيارات متبادلة بين الزعماء المتخاصمين ووقف حملات الاتهامات المتبادلة.

وتم إعطاء الملف الاقتصادي والتنموي الأهمية التي يستحقها من حيث توفير التمويل للمشاريع المطروحة، من خلال تسجيل اكتتاباً أولياً قيمته مليار دولار من المملكة السعودية كحجم مساهمتها في صندوق أعمار غزة، فيما قدم أمير الكويت تبرعاً بمبلغ 500 مليون دولار مساهمة لتوفير الموارد المالية اللازمة للمشاريع التنموية العربية[2].

وأدانت القمة في بيانها، الذي حمل اسم "إعلان الكويت" العدوان الهمجي على الشعب الفلسطيني، وطالب بالانسحاب فوراً من قطاع غزة وتثبيت وقف إطلاق النار ورفع الحصار الجائر، وحمل إسرائيل المسئولية القانونية عما ارتكبته من جرائم حرب، واتخاذ ما يلزم نحو ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم، وكذلك تم تكليف وزراء الخارجية والأمين العام للجامعة العربية بمتابعة التشاور والدفع بالجهود العربية لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية.

---

[1] مجموعة من المؤلفين، "القضية الفلسطينية والعالم العربي"، في د. محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**، مرجع سابق، ص 141.

[2] د. محمد السعيد إدريس، "المواقف العربية من العدوان"، في عبد الحمد الكيالي (محرر)، **دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان)**، مرجع سابق، 173.

– قامت دولة الإمارات بعقد اجتماع لـ 9 دول عربية 2009/2/3: أطلقت تحركاً لتشكيل توافق عربي لدعم مبادرة السلام العربية والسلطة الفلسطينية، وتواصلت المساعدات الإماراتية المالية للفلسطينيين، حيث حولت الإمارات في 2009/11/22 مساعدة قدرها 100 مليون يورو حوالي 149.2 مليون دولار إلى حساب خزينة السلطة الفلسطينية، كما قدمت في نهاية السنة منحة مالية قدرها 2.5 مليون دولار لدعم ميزانية وكالة الأونروا، بالإضافة إلى قوافل المساعدات الإنسانية الموجهة إلى قطاع غزة، والتي توصلت على مدار العام[1].

– اجتماع المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي "إعادة أعمار غزة" 2009/3/1[2]: تم بحث الآليات التنفيذية لبرنامج إعادة أعمار غزة بمبلغ (1.646.000) مليار وستمائة وستة وأربعين مليون دولار أمريكي، من خلال إنشاء برنامج لإعادة أعمار غزة وتكون عضويته مفتوحة للدول العربية، يدار من قبل لجنة تنسيقيه من دول مجلس التعاون والدول العربية المساهمة في البرنامج، وبالتنسيق مع البنك الإسلامي للتنمية، ولها الاستعانة بالمؤسسات المالية ذات العلاقة والعاملة في الميدان والتنسيق مع المؤسسات الشرعية الفلسطينية.

وتشكل لجنة تنسيقية للبرنامج من صناديق التنمية أو من تعينه الدول المساهمة فيه والمخصصة لمشاريع البرنامج، ودراسة إنشاء مكتب ميداني للإشراف على تنفيذ المشاريع الممولة من البرنامج لتسهيل الحصول على التراخيص اللازمة وإدخال المواد الأولية اللازمة لتنفيذ المشاريع.

كما تتكون الموارد المالية للبرنامج من المبالغ التي تقرر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية الأخرى المساهمة بها في البرنامج، وتكون مدة البرنامج خمس سنوات كحد أقصى[3].

---

[1] مجموعة من المؤلفين، "القضية الفلسطينية والعالم العربي"، في د. محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**، مرجع سابق، ص 167.

[2] **بيان صادر عن المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته (110) - (إعادة أعمار غزة)**، على الرابط: https://www.gcc-sg.org/indexe6bf.html?action=Sec-Show&ID=296 . تاريخ الدخول 2015/9/21

[3] **بيان صادر عن المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته (110) - (إعادة أعمار غزة)**، مرجع سابق.

– القمة العربية الـ 21 التي عقدت في الدوحة 2009/3/30: شارك فيها 17 زعيماً عربياً، وشاركت الدول العربية الأخرى بمستويات تمثيل مختلفة، وأكدت على الدعوة لرفع الحصار عن قطاع غزة وضرورة تثبت وقف النار وأهمية تحديد إطار زمني محدد لقيام إسرائيل بالوفاء بإلتزاماتها تجاه عملية السلام ووقف السياسات الإسرائيلية أحادية الجانب وإجراءات فرض الأمر الواقع على الأرض، بما في ذلك وقف الاستيطان وإزالة الجدار وعدم المساس بوضع القدس[1].

– القمة العربية اللاتينية الثانية في الدوحة 2009/3/31: بمشاركة 22 دولة عربية و11 دولة من أمريكا اللاتينية، ودعت في بيانها الختامي إلى ضرورة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، تعيش في سلام جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، ونددت بالعمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، ودعت إلى إعادة فتح كافة المعابر بين غزة وإسرائيل كي يتسنى إدخال المواد والخدمات الأساسية[2].

## ثانياً – موقف إسرائيل من غزو لبنان وإعتداءات غزة

من المعروف أن الهدف الأول والأساسي لإسرائيل هو الحفاظ على أمن واستقرار وسلامة وبقاء كيانها الاستيطاني الذي زرُع بالقوة وسط المنطقة العربية، وفي سبيل ذلك تعتمد على قوتها المتفوقة التقليدية وغير التقليدية وكذلك علاقتها القوية مع حليفها الإستراتيجي الولايات المتحدة الأمريكية، لإضفاء الشرعية على وجودها في الأراضي الفلسطينية والاستمرار في شن العمليات العسكرية المتكررة على الدول العربية سواء بشكل مباشر من خلال تولي زمام الأمور وقيادة مهام الحرب، أو بشكل غير مباشر من خلال ما يعرف باسم "الحرب الوكالة".

(1) الموقف الإسرائيلي من الحرب على لبنان 2006

[1] مجموعة من المؤلفين، "القضية الفلسطينية والعالم العربي"، في د. محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**، مرجع سابق، ص 142.
[2] المرجع السابق، ص 143

حدد الموقف الإسرائيلي من إدارة العمليات العسكرية في لبنان جملة من الأسباب، لعل في مقدمتها خدمة المشروع الأمريكي في لبنان _الذي بدأ تنفيذه منذ اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق "رفيق الحريري" في 14 فبراير 2005، والمتمثل في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559، وأهم ما فيه سحب سلاح حزب الله، وقد سبق لمسئولين أمريكيين كبار، مثل وزيرة الخارجية الأمريكية "كوندوليزا رايس" ومساعدها لشئون الشرق الأوسط "ديفيد وولش" أن هددوا بالعمل على تنفيذ ذلك القرار الدولي بطريقتهم، الامر الذي عاد وأكده نائي قائد سلاح الجو الإسرائيلي في أثناء الحرب الأخيرة على لبنان[1].

وهناك أيضاً الرغبة الإسرائيلية في تأمين حدود إسرائيل الشمالية ضد هجمات حزب الله، ومن هنا كان الإلحاح الإسرائيلي على ضرورة مرابطة الجيش اللبناني على الحدود مع إسرائيل[2].

ويأتي ضمن المحاولات الإسرائيلية محاولة سد العجز الملحوظ في الميزانية الإسرائيلية في ذلك الوقت، خاصة أن الجانب الأمريكي سيدفع بسخاء، ليسدد كل ما صرفته إسرائيل في حربها ضد لبنان وشعبه، مع مكافأة إضافية مجزية جداً، فهذه الحرب هي لحساب الولايات المتحدة ومشروعها الاستعماري في لبنان أساساً، وحتى تثبت إسرائيل للإدارة الأمريكية مدى حسن أداء جيش الدفاع الإسرائيلي، وبما يؤكد للولايات المتحدة مجدداً، أنه لا غنى لها عن إسرائيل في المنطقة، وفي الوقت نفسه، تستفيد الولايات المتحدة من هذه الحرب كمجال اختبار جديد لأسلحتها.

بيد أن الحرب على لبنان انتهت دون هزيمة حزب الله مع تراجع تدريجي لأهداف إسرائيل من شن الحرب (من القضاء على حزب الله إلى إضعافه، ثم إلى إزاحته شمال نهر الليطاني)، وفشل القدرة العسكرية في شن الحرب على الرغم من استخدامها المفرط للقوة ضد أهداف مدنية وعسكرية، بل أنها قبلت بوقف إطلاق النار، وصدور القرار (1701)[3] الذي جاء بفعل جهود الولايات المتحدة، التي حاولت صياغة مشروع قرار يحقق لإسرائيل ما عجزت عن تحقيقه

---

[1] عبد القادر ياسين، "رؤية عربية للحرب على لبنان"، في مجلة **السياسة الدولية** (العدد 166، المجلد 41، أكتوبر 2006) ص 126.

[2] David E. Johnson, Hard Fighting, Israel in Lebanon and Gaza, ARROYO CENTER and PROJECT AIR FORCE, Washington, 2011, P.10

[3] خليل العناني، "القرار 1701.. دلالات و مآلات"، مجلة **السياسة الدولية** (العدد 166، المجلد 41، أكتوبر 2006) ص 142.

عسكريا، وتحديدا تحميل حزب الله مسئولية بدء الحرب، ومطالبة حزب الله بالإفراج عن الجنديين الإسرائيليين، دون شرط التبادل، وأيضا نشر قوات دولية في الجنوب اللبناني، والنص صراحة على عدم وجود قوات ومسلحين في المنطقة ما بين نهر الليطانى والخط الأزرق، سوى قوات الجيش اللبناني والقوات الدولية.

وكذلك فشل الهجوم البري الذي شنته القوات الإسرائيلية قبل وقف القتال وإطلاق النار فشلا ذريعاً، وتكبدت القوات الإسرائيلية فيه خسائر كبيرة بلغت 33 جنديا، وأكثر من 30 دبابة ومدرعة، وهو ما مثل صدمة بالنسبة لأجهزة المخابرات العسكرية الإسرائيلية وكذلك الرأي العام الإسرائيلي لاعتبارات عديدة، منها:[1]

– عدم خبرة وحنكة رئيس الوزراء ووزير الدفاع الإسرائيلي، وانعكاس ذلك على الإعداد والتخطيط والإدارة الإستراتيجية للمواجهة العسكرية، حيث تم اتخاذ قرار بدء الصراع بصفة عاجلة ودون دراسة كافية لأبعاده، حيث تحددت الأهداف ولم يتحدد حجم القوة المشاركة القادرة على تحقيق هذه الأهداف، وبما يتناسب مع حجم وقوة حزب الله ودرجة استعداده القتالي[2].

– عجز الجيش الإسرائيلي عن تحقيق انتصار عسكري سريع على قوات شبه عسكرية لا تمتلك قدرات الجيوش النظامية، وتحديدا سلاح الجو.

– نجاح مقاتلي حزب الله في إلحاق خسائر كبيرة في صفوف القوات الإسرائيلية.

– وضوح أوجه خلل عديدة في أداء القوات الإسرائيلية.

– نجاح مقاتلي حزب الله في الوصول إلى الأعماق الإسرائيلية، حيث طالت صواريخ الحزب مدينة حيفا، واضطر أكثر من مليون إسرائيلي في الشمال إلى البقاء في الملاجئ أو النزوح صوب الوسط والجنوب.

---

[1] Wall, Robert, "Fighting Under Fire," Aviation Week and Space Technology، Vol. 170, No. 13, March 30, 2009, p. 31.

[2] للمزيد: نواف الزرو، **إسرائيل ـ لبنان حروب الحساب المفتوح** (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2008).

– سقوط هيبة الردع للجيش الإسرائيلي، وهو ما اتضح من خلال التفوق الميداني لحزب الله اللبناني[1].

– اهتزاز ثقة المجتمع الإسرائيلي بقدرة القوات المسلحة على تحقيق الأمن المطلق لإسرائيل.

– انعكس غياب المعلومات وعدم دقتا عن قوة وحجم وتمركز قوات حزب الله وأماكن تجمع صواريخه وأسلوب قتاله وإعداده وتجهيزه لمسرح العمليات، انعكس ذلك على الأداء العملياتي للقوة البرية، حيث اتسمت الحملة البرية بالتردد في استدعاء الحجم والقوة المناسبة الذي يضمن نجاح العمليات.

– تعدد المهام للقوات الجوية والبرية بصورة تبدو غير خاضعة لتخطيط شامل ومتكامل.

– واجهت إسرائيل قوات تقاتل بأسلوب مغاير تماما لعقيدتها القتالية التي تعتمد على "الحرب الخاطفة"، باعتبار أن قوة العمل الإسرائيلية التي تدير الاقتصاد هي قوة الاحتياط نفسها التي تعبأ لاستكمال بناء القوات المسلحة[2].

وأدت هذه التطورات إلى سجال مفتوح بين كافة القوى السياسية، تبلورت على أثره ثلاث رؤى واضحة بشأن التعامل مع تداعيات الحرب بين إسرائيل وحزب الله، بحيث ترى أيهما أقرب للتحقيق والتنفيذ على ارض الواقع، بما يحافظ على إسرائيل دولة يهودية ديمقراطية متقدمة تعيش في بيئة إقليمية متخلفة، وأن مستقبل الدولة العبرية يعتمد بالأساس على التحصن ضد هذه البيئة وليس الانفتاح عليها، ومن ثم فالخلاف يدور، بالأساس، حول سبل التعامل مع التحديات القائمة على النحو الذي يحقق لإسرائيل الأمن والاستقرار وأيضا البقاء كدولة ذات أغلبية يهودية.

– الرؤية الأولى تفعيل عملية التسوية السياسية: بحيث تصبح إسرائيل دولة طبيعية في المنطقة، وتنهى الاعتماد على القوة العسكرية في التعامل مع العرب، من خلال بدء مفاوضات حقيقية بين إسرائيل والأطراف العربية المعنية من أجل تطبيق قرارات الشرعية الدولية، وذلك

---

[1] مجموعة من المؤلفين، **الفشل الإسرائيلي في لبنان - آراء إسرائيلية حول الأداء العسكري** (رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2006)،ص. 20 وما بعدها

[2] لواء د. زكريا حسين، "إدارة إسرائيل للعمليات العسكرية في لبنان"، **مرجع سابق**، ص 112.

بالانسحاب من مرتفعات الجولان السورية والضفة الغربية، وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة على أراضيها التي احتلت في حرب يونيو 1967، والانسحاب من مزارع شبعا اللبنانية[1].

– الرؤية الثانية مزيد من الاعتماد على القوة العسكرية: وذلك من خلال استيعاب الدرس والأحداث التي جرت، وإعادة تحديث القوات الإسرائيلية وتفعيل أجهزتها الاستخباراتية، من اجل الاستعداد لجولة جديدة أكثر اتساعا، تحافظ على قدرات الجيش الإسرائيلي الردعية وهيبة جيشها[2].

– الرؤية الثالثة انضمام إسرائيل إلى الناتو: استغلال تعاطف وتأييد الإدارة الأمريكية وقتها برئاسة "بوش الابن" من أجل انضمام إسرائيل إلى معاهدة حلف الناتو، ومن ثم يصبح أمن إسرائيل جزءا لا يتجزأ من أمن دول الحلف، وإن أي الاعتداء على إسرائيل سيعد اعتداء على باقي دول الحلف، ومن ثم لن تجرؤ أي دولة أو جماعة في المنطقة على مهاجمة إسرائيل[3].

(2) الموقف الإسرائيلي من الحرب على غزة 2009

حددت إسرائيل أهدافها من العدوان والحرب على غزة في إزاحة سلطة ونفوذ حركة حماس من قطاع غزة وتدمير البنية التحتية (العسكرية والاجتماعية) لهذه الحركة خصوصاً وحركات المقاومة المسلحة عموماً.

وقد تغير الوضع في قطاع غزة، من بؤرة مقاومة، إلى حزام آمن لإسرائيل، مما يتطلب تغير السلطة في القطاع، وفرض حصار يحول دون إعادة بناء قوة الفصائل الفلسطينية المقاومة أو تزويدها بالسلاح[4].

ومن ثم إنهاء عمليات القصف الفلسطيني للمستعمرات اليهودية في جنوب فلسطين، واستعادة سلطة جماعة "أوسلو" بقيادة "محمود عباس" على قطاع غزة واعتقال القادة السياسيين والعسكريين لحركات المقاومة المسلحة وعلى رأسها حماس والجهاد. هذا بالإضافة إلى تحسين

---

[1] د. عماد جاد، "إسرائيل بعد الحرب.. مراجعة شاملة"، في مجلة **السياسة الدولية** (العدد 166، المجلد 41، أكتوبر 2006) ص 117.

[2] د. عماد جاد، "إسرائيل بعد الحرب.. مراجعة شاملة"، **مرجع سابق**، ص 118.

[3] د. عماد جاد، "إسرائيل بعد الحرب.. مراجعة شاملة"، **مرجع سابق**، ص 118.

[4] حسام سويلم، "قراءة إستراتيجية في الموقف الإسرائيلي" مجلة **مختارات إسرائيلية** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 171، مارس 2009) ص 60.

صورة الردع العسكري لإسرائيل التي تآكلت فعلياً بعد هزيمتها العسكرية والسياسية في لبنان في حربها مع قوات حزب الله في يوليو 2006، وأيضاً استرجاع الجندي الأسير "جلعاد شاليط" بما يوحي به ذلك من معاني رمزية في المجتمع والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية[1].

وفي سبيل ذلك اعتمدت إسرائيل على إستراتيجية محكمة عسكرية وسياسية لشن العدوان على قطاع غزة، اعتمدت على:

– القضاء على قيادة المقاومة وإضعاف بنيتها العسكرية ما أمكن بهدف إثارة حالة ضياع وفقدان سيطرة القيادة على الوضع في القطاع، وعلى البيئة العسكرية للمقاومة، وعلى إدارة شؤون المجتمع المدني، والضغط على المجتمع المدني لزرع اليأس وإضعاف صمود القطاع.

– تهيئة المناخ لدخول قوات غير مقاومة، بهدف السيطرة على القطاع، بحيث تكون نواتها قوات الرئيس "محمود عباس" مع قوات عربية أو دولية.

– عملية التضليل الإسرائيلية لإخفاء نواياها منها: قرار وزير الدفاع الإسرائيلي "إيهود باراك" بفتح المعابر جزئياً وتمرير بعض التموين إلى قطاع غزة قبيل العدوان، مما أوحى بعدم التصميم على العمل العسكري[2].

الإعلان عن عزم مجلس الوزراء المصغر مناقشة الوضع الأمني مع القادة العسكريين في اليوم التالي لبدء العدوان، بالإضافة إلى تطمين بعض الجهات الرسمية العربية لقيادة حماس أن لا عدوان قريب على القطاع[3].

---

[1] عبد الخالق فاروق، "الحرب على غزة.. مفاهيم الربح والخسارة"، مجلة **السياسة الدولية** (العدد 176، المجلد 44، أبريل 2009) ص 121.

[2] Vick, Alan J., Adam Grissom, William Rosenau, Beth Grill, and Karl P. Mueller, Air Power in the New Counterinsurgency Era: The Strategic Importance of USAF Advisory and Assistance Missions, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation وMG-509-AF, 2006. As of August 8, 2011: http://www.rand.org/pubs/monographs/MG509.html accessed in 25/9/2015

[3] عبد الحميد الكيالي، "الأداء السياسي الإسرائيلي خلال العدوان"، في عبد الحمد الكيالي (محرر)، **دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان)**، مرجع سابق، ص ص 13، 14.

– تم تنفيذ العملية العسكرية على مرحلتين، بدأت بعملية جوية ثم عملية برية، ولتحقيق المفاجأة، إضافة لعمليات التضليل، بدأت إسرائيل عدوانها بضربة جوية مباغتة، قبل أن تستدعي الاحتياط وتحشد قواتها البرية.

– سعت إسرائيل منذ بدء العدوان إلى تفادي الخسائر، فلم تدفع عسكرييها للالتحام مع المقاومة إلا نادراً، كمحاولة استطلاع لاختبار مدى قوة المقاومة، بل اعتمدت الذراع الطويلة من خلال الاشتباك عن بعد خارج مدى أسلحة المقاومة، وبالإضافة إلى ضعف تسلح المقاومة.

– اعتمدت إسرائيل في عدوانها على ألتها العسكرية ومنظومات أسلحتها المتفوقة نوعياً؛ لتدمير الأهداف المكتشفة أو المتوقعة، مستخدمة الرمي عن بعد دون زج قواتها البرية بمعارك التحام مع المقاومة.

– ركزت على استخدام الطيران المقاتل القاذف وحوامات الدعم الناري والطيران المسير لمعالجة أي هدف يكتشف فوراً، مستفيدة من عناصر منظومة الشبكة المركزية التي تعتمدها، والتي تجمع بين وسائط الاستطلاع واكتشاف الأهداف، ووسائط التأثير من مختلف الأسلحة حسب وضعها ووضع الهدف، ومقرات القيادة التي تحلل الأهداف مستعينة بأجهزة الكمبيوتر وتتخذ القرار[1].

– اعتمد الجيش الإسرائيلي على المراقبة الجوية المستمرة، ووسائط الاستطلاع الأرضية بمختلف أشكالها من مراقبة أو تنصت غيرها، وعلى العملاء داخل القطاع، لاكتشاف وتحديد الأهداف، ليتم معالجتها سريعاً واتخاذ القرار بمقرات القيادة، والتأثير الفوري عليها بالوسائط المناسبة.

ولكن على الرغم من ذلك فإن إسرائيل لم تنجح في كسر صمود المقاومة بالمناورة البرية، أو بالضغط والاستنزاف والحرب النفسية، ولم تتجرأ على تصعيد العمل العسكري البري، خشية الخسائر بصفوف جيشها، وخوفاً من تدخل الجبهة الشمالية التي مازال عاجزاً عن مواجهة نتائجها.

---

[1] وليد سكرية، "الأداء العسكري الإسرائيلي خلال العدوان"، في عبد الحمد الكيالي (محرر)، **دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان)**، مرجع سابق، ص ص 35-43.

ولم يتحقق الهدف السياسي الإسرائيلي المتمثل في إزالة حكم حماس لقطاع غزة، ولم يسترد "محمود عباس" السلطة الفلسطينية، ولم تدمر البنية العسكرية والاجتماعية لحركتي حماس والجهاد، بل على العكس.

ولما فشلت في تغيير الوضع في قطاع غزة أصبح هدفها تحقيق ترتيبات أمنية على الحدود مع مصر تحول دون إعادة تسليح القطاع، فأبرمت اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية، لتسخر إمكانيات الأخيرة وحلف شمال الأطلسي الناتو ودول عربية لهذه المهمة[1].

أثبت حرب غزة، على شاكلة حرب لبنان يوليو 2006، استمرار اعتماد إسرائيل على الآلة المتفوقة نوعياً، لتحقيق التفوق على قوى نظامية كلاسيكية التسلح والتكتيك، لكنها عاجزة عن تحقيق النصر على المقاومة وتكتيكاتها في القتال، ومازالت القوات البرية تخشى كسب المعارك بالجندي المتفوق والمستعد للتضحية، مما يؤكد نجاح خيار المقاومة وتكتيكها بمواجهة إسرائيل.

[1] سعت بعض الدراسات لتحليل الجدوى من حروب اسرائيل الحديثة على بعض المناطق العربية ومنها على سبيل المثال: مجموعة من المؤلفين، **ماذا تمخض عن حملة الرصاص المصبوب - آراء إسرائيلية حول الحرب على غزة** (رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2009)